في البوليس الفرنسي والاعلام الفرنسي وبين المخابرات الاسرائيلية في كل من قضيتي الشهيد محمود الهمشري والشهيد محمد بوديا .

لكن هل كان دور الاعلام والشرطة واحدا ، أم كان لكل دوره ؟ في الحقيقة فان هذه النقطة بالغة الاهمية لانها تتيح كثيرا من الحديث عن الهدف الذي تحقق او الذي اريد تحقيقه عبر قضيتي الشهيد الهمشري والشهيد بوديا . ونستطيع ان نقرر من خلال التحليل ان دور الشرطة الفرنسية والاعلام الفرنسي لم يكن دورا واحدا وانما كان لكل دور . غير ان ذلك لا يمنع من تكامل الادوار بل ان هذا التكامل اكيد بالتحليل كذلك .

فماذا كان دور الشرطة الفرنسية ؟ ثم ماذا كان دور الاعلام الفرنسي ؟

لنأخذ قضية الشهيد بوديا لانها اقرب من حيث الزمان اولا ولان ما يترتب عليها ثانيا ينسحب على قضية الشهيد الهمشري .

ولقد كان دور الشرطة الفرنسية ان تقرر مصادرها ان عملية الاغتيال الذي تعرض لها الشهيد بوديا قد حدث بسبب متفجرات كان يحملها في سيارته لتنفيذ امر ما — والمقصود طبعا القيام بعمل ارهابي — ثم تترك بعد ذلك للاعلام المعني ان يسترسل في التحليل والتضليل بناء على ما اذاعته مصادر الشرطة .

والشرطة الفرنسية لا تستطيع ان تستمر في روايتها المغالطة طويلا والا تعرضت لازمة قد تودي بالعديد من كبار ضباط الشرطة لا سيما واننا لا نستطيع ان نقرر في اي الاحوال ان قيادة الشرطة الفرنسية كلها ضالعة في تشويه هذه القضية كما اننا لا نستطيع ان نفترض ولو للحظة ان الداخلية الفرنسية عميلة للمخابرات الصهيونية . واذن فانه كان لا بد للشرطة الفرنسية ان تعود عن روايتها وفي وقت مبكر قبل ان يفتضح امر المتواطئين فيها وقد حدث ذلك بالفعل يوم الثالث من هذا الشهر اي بعد ثلاثة ايام فقد ذكرت وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » كما ذكرت وكالة رويتر من باريس يوم الاول من شهر تموز الحالي « ان الشرطة الفرنسية قد تراجعت عن قولها السابق بأن محمد بوديا قتل بانفجار قنبلة كان ينقلها بسيارته وعادت مصادر الشرطة الى القول بأن محمد بوديا تعرض لعملية اغتيال » .

لماذا فعلت الشرطة الفرنسية ذلك . نفهم التواطؤ في ذلك ويقودنا اليه التحليل ولكن ما هو الهدف ؟

الهدف كما تشير اليه كل الدلائل والمقدمات هو تجنب الانعكاسات الحادة التي يثيرها عادة مثل هذا الحادث في اوساط الرأي العام الفرنسي وهو مطلب قد يبدو فرنسيا يخدم الشرطة الفرنسية غير انه في الحقيقة مطلب صهيوني يبتعد بالصهيونية عن السخط الفرنسي ثم العالمي عليها لارتكابها جريمة ارهابية يرفضها الرأي العام .

والهدف كذلك اتاحة فرصة من الوقت تنشط فيها الدوائر الاعلامية المعنية والمجندة لتقوم بالمهمة او الدور الذي كرست له .

وفي الحقيقة فان دور الشرطة ينتهي عند هذا الحد في هذه المرحلة اذ لا تملك الشرطة ان تستمر طويلا في اخفاء الحقائق . غير ان للشرطة دورا اخر هو دور اسدال الستار على الجريمة الارهابية وقيدها ضد مجهول . وان من يستعرض تاريخ الشرطة الفرنسية في هذا المجال سوف يكتشف انه امام الكثير من حوادث القيد ضد مجهول خاصة في جرائم الارهاب التي يتعرض لها الفلسطينيون والعرب . فاغتيال المهدي بن بركة المناضل المغربي العربي العالمي الفذ واغتيال المناضل البطل محمود الهمشري واغتيال المناضل البطل باسل الكبيسي كل هذه الاغتيالات التي تمت فوق الارض الفرنسية قيدت ضد مجهول وجميعنا يذكر ان قضية المهدي بن بركة رغم تدخل اعلى السلطات الفرنسية في محاولة منها للوصول الى الحقيقة ورغم ان كثيرا من خيوط الجريمة طرحت نفسها امام المحققين الفرنسيين الا انها قيدت في النتيجة ضد مجهول وانتصر في فرنسا تيار رجال الشرطة المجندين لصالح الامبريالية الامريكية والصهيونية والرجعية العربية .

واذن فاننا نستطيع ان نستبق كل الزمن في قضية اغتيال المناضل محمد بوديا ونؤكد بكل يقين بأن قضيته سوف تقيد ضد مجهول ثم سوف يسدل عليها نفس الستار الذي اسدل على قضية الشهيد محمود الهمشري والشهيد باسل الكبيسي .

هذا عن دور الشرطة الفرنسية . اما عن دور الاعلام الفرنسي ، وهو قد مهدت له الشرطة